S/2020/867

الأمم المتحدة

مجلس الأمن

Distr.: General
1 September 2020
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة 31 آب/أغسطس 2020 موجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن

يشرفني أن أشير إلى قرار مجلس الأمن 2541 (2020)، فيما يتعلق ببند جدول الأعمال "الحالة في مالي". وقد اتُخذ القرار في 31 آب/أغسطس 2020 وفقا لإجراء التصويت المبين في رسالة رئيس مجلس الأمن المؤرخة 27 آذار/مارس 2020 (S/2020/253)، وهو إجراء اتُفق عليه في ضوء الظروف الاستثنائية الناجمة عن جائحة مرض فيروس كورونا.

وعملا بذلك الإجراء، أرفق طيه نسخا من الوثائق ذات الصلة:

رسالتي المؤرخة 28 آب/أغسطس 2020 الموجهة إلى الممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن (انظر المرفق الأول) والتي طرحت فيها مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/2020/850 للتصويت (انظر الضميمة الملحقة بالمرفق الأول)؛

والرسائل الواردة ردا من أعضاء مجلس الأمن التي تبين مواقفهم الوطنية بشأن مشروع القرار (انظر المرفقات من الثاني إلى السادس عشر)؛

والبيانات التي قدمها فيما بعد أعضاء مجلس الأمن لتعليل تصويتهم (انظر المرفقين السابع عشر والثامن عشر).

وستصدر الرسالة الحالية ومرفقاتها بوصفها وثيقة رسمية من وثائق مجلس الأمن.

(*التوقيع*) ديان تريانسياه **دجاني**
رئيس مجلس الأمن

300920 110920 20-11364 (A)

الرجاء إعادة التدوير

المرفق الأول

رسالة مؤرخة 28 آب/أغسطس 2020 موجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن

وفقا للإجراء الذي اتفق عليه أعضاء مجلس الأمن في ضوء الظروف الاستثنائية الناجمة عن جائحة فيروس كورونا، على النحو المبين في الرسالة المؤرخة 27 آذار/مارس 2020 الموجهة من رئيس مجلس الأمن إلى جميع أعضاء المجلس (S/2020/253)، أود أن أوجه انتباهكم إلى ما يلي:

ناقش أعضاء المجلس مشروع قرار قدمته فرنسا فيما يتعلق ببند جدول الأعمال "الحالة في مالي". وقد وُضع باللون الأزرق مشروع القرار الوارد في الوثيقة (S/2020/850) والمرفق طيه.

وبصفتي رئيس مجلس الأمن، أطرح مشروع القرار المذكور أعلاه للتصويت. وستبدأ فترة التصويت غير القابلة للتمديد على مشروع القرار ومدتها 24 ساعة في الساعة 10/00 من صباح يوم الجمعة، 28 آب/أغسطس 2020. وتنتهي فترة التصويت غير القابلة للتمديد والبالغة 24 ساعة في الساعة 10/00 من صباح يوم الإثنين، 31 آب/أغسطس 2020.

ويرجى تقديم تصويتكم (مؤيدين أو معارضين أو ممتنعين عن التصويت) على مشروع القرار وأي تعليل محتمل للتصويت عن طريق إرسال رسالة إلى الموظف المسؤول عن شعبة شؤون مجلس الأمن في الأمانة العامة (montejo@un.org)، موقعة من الممثل الدائم أو القائم بالأعمال بالنيابة في غضون فترة التصويت المبينة أعلاه ومدتها 24 ساعة غير قابلة للتمديد.

وأعتزم تعميم رسالة تتضمن نتائج التصويت في غضون ثلاث ساعات من انتهاء فترة التصويت البالغة 24 ساعة. وكذلك أعتزم عقد جلسة عن طريق التداول بالفيديو لمجلس الأمن لإعلان نتيجة التصويت بعد فترة وجيزة من انتهاء فترة التصويت، بعد ظهر يوم الإثنين، 31 آب/أغسطس 2020.

(*التوقيع*) ديان تريانسياه **دجاني**
رئيس مجلس الأمن

ضميمة

الأمم المتحدة

S/2020/850

مجلس الأمن

Provisional
27 August 2020
Arabic
Original: English

فرنسا: مشروع قرار

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى جميع قراراته وبياناته الرئاسية والصحفية السابقة بشأن الحالة في مالي،

وإذ يعيد تأكيد التزامه القوي بسيادة مالي ووحدتها وسلامتها الإقليمية، وإذ يشدد على أن سلطات مالي هي المسؤولة بالدرجة الأولى عن توفير الاستقرار والأمن في جميع أنحاء إقليم مالي، ***وإذ يشدد*** على أهمية أن تتولى السلطات الوطنية زمام المبادرات المتصلة بالسلام والأمن،

وإذ يشير إلى أحكام اتفاق السلام والمصالحة في مالي (يشار إليه فيما يلي بـــ "الاتفاق") التي تدعو مجلس الأمن إلى تقديم دعمه الكامل للاتفاق، وإلى رصـــد تنفيذه عن كثب، واتخاذ التدابير اللازمة، عند الاقتضاء، ضد أي طرف يعرقل تنفيذ الالتزامات الواردة فيه أو تحقيق أهدافه،

وإذ يعرب عن بالغ قلقه إزاء التطورات المستجدة مؤخرا في مالي، ***وإذ يدين بشدة*** التمرد الذي جرى في كاتي في 18 آب/أغسطس 2020، ***وإذ يشدد*** على الضرورة الملحة لاستعادة سيادة القانون والسير في اتجاه إعادة إرساء النظام الدستوري، ***وإذ يكرر تأكيد*** دعمه القوي لمبادرات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومساعي الوساطة التي تبذلها في مالي، ***وإذ يعرب*** عن استعداده لمناقشة هذه المسألة، خلال السنة، في ضوء التداعيات المحتملة لهذه التطورات المستجدة على تنفيذ الاتفاق،

وإذ يسلم بأن الأشهر الثمانية الماضية شهدت إحراز بعض التقدم في تنفيذ الاتفاق وبأن اقتران مستوى معين من الإرادة السياسية بممارسة الضغط الدولي بوسائل منها احتمال فرض الجزاءات، شكل عاملا هاما في إحراز هذا التقدم، ***وإذ يعرب*** عن شدة شعوره بنفاد الصبر تجاه الأطراف نتيجة استمرار حالات التأخير في التنفيذ الكامل للأحكام الرئيسية للاتفاق، ***وإذ يلاحظ كذلك*** أن حالات التأخير المتواصلة في التنفيذ تسهم في نشوء فراغ سياسي وأمني يهدد الاستقرار والتنمية في مالي واستمرارية الاتفاق، ***وإذ يؤكد*** ضرورة تعزيز ملكية تنفيذ الاتفاق وترتيب الأولويات في ذلك، ***وإذ يؤكد*** كذلك أهمية مشاركة المرأة مشاركة كاملة وفعالة ومجدية في الآليات المنشأة بموجب الاتفاق لدعم ورصد تنفيذه،

وإذ يدين بشدة كل ما يرتكب في مالي من تجاوزات وانتهاكات لحقوق الإنسان وانتهاكات للقانون الدولي الإنساني، ***وإذ يهيب*** بجميع الأطراف أن تضع حدا لهذه الانتهاكات والتجاوزات، وأن تمتثل لالتزاماتها بموجب القانون الدولي الساري،

وإذ يشير إلى أحكام القرار 2531 (2020) التي يحث فيها الأطراف في مالي على اتخاذ إجراءات فورية وملموسة، بروح من التعاون الحقيقي، لتنفيذ التدابير ذات الأولوية الواردة في الفقرة 3 منه قبل نهاية الولاية الحالية لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، ***وإذ يشجع*** فريق الخبراء المنشأ عملا بالقرار 2374 (2017) (يشار إليه فيما يلي بـ "فريق الخبراء") على تحديد الأطراف المسؤولة عن احتمال عدم تنفيذ تلك التدابير ذات الأولوية في تقاريره المنتظمة والمرحلية، ***وإذ يعرب*** عن عزمه، في حالة عدم تنفيذ تلك التدابير ذات الأولوية بحلول نهاية الولاية الحالية للبعثة المتكاملة، الرد على ذلك باتخاذ تدابير عملا بالقرار 2374 (2017) بشأن الجهات من الأفراد والكيانات التي تعرقل أو تهدد على هذا النحو تنفيذ الاتفاق،

وإذ يؤكد أن جميع أطراف الاتفاق تتقاسم المسؤولية الرئيسية عن إحراز تقدم وطيد في تنفيذه،

وإذ يحيط علما بقراري لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 2374 (2017) بشأن مالي (يشار إليها فيما يلي بـ "اللجنة") المؤرخين 20 كانون الأول/ديسمبر 2018 و 10 تموز/يوليه 2019 القاضيين بإدراج عدة أفراد في قائمة الجهات من الأفراد والكيانات الخاضعة للتدابير المتخذة عملا بالقرار 2374 (2017) (يشار إليها فيما يلي بـ "قائمة الجزاءات المفروضة بموجب القرار 2374")، ***وإذ يحيط*** علما كذلك باعتزام اللجنة النظر في رفع أسماء هؤلاء الأفراد من قائمة الجزاءات المفروضة بموجب القرار 2374 في حال تنفيذ التدابير ذات الأولوية الواردة في الفقرة 3 من القرار 2531 (2020) تنفيذا كاملا ووقف الأفراد المدرجة أسماؤهم في القائمة لجميع الأنشطة غير المشروعة، بما فيها تلك الواردة في بيان الأسباب، مع التأكيد على أن مجلس الأمن لم ير بعد تقدما كافيا يبرر هذا النظر،

وإذ يكرر التأكيد بأن الجهات من الأفراد أو الكيانات التي أدرجت أسماؤها في قائمة الجزاءات المفروضة بموجب القرار 2374 لن تستفيد من أي دعم مالي أو تشغيلي أو لوجستي تقدمه كيانات الأمم المتحدة المنشورة في مالي، ما لم تشطب من قائمة الجزاءات المفروضة بموجب القرار 2374، ودون المساس بالإعفاءات المنصوص عليها في الفقرات 2 و 5 و 6 و 7 من القرار 2374 (2017)، ***وإذ يرحب*** بالتدابير التي اتخذتها بالفعل كيانات الأمم المتحدة المنشورة في مالي لضمان عدم استفادة تلك الجهات من الأفراد أو الكيانات من ذلك الدعم، ***وإذ يكرر تأكيد*** طلبه الوارد في القرار 2531 (2020) بأن يدرج الأمين العام معلومات مستكملة عن هذه التدابير في تقريره الفصلي المقبل عن البعثة المتكاملة،

وإذ يحيط علما بالتقرير النهائي (S/2020/785) الذي قدمه فريق الخبراء،

وإذ يلاحظ أهمية استمرار التعاون وتبادل المعلومات بين فريق الخبراء وجميع كيانات الأمم المتحدة الأخرى العاملة في مالي، في حدود ولاياتها وقدراتها،

وإذ يقرر أن الحالة في مالي لا تزال تشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين في المنطقة،

وإذ يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة،

1 - ***يقرر*** أن يجدد حتى 31 آب/أغسطس 2021 التدابير المبينة في الفقرات من 1 إلى 7 من القرار 2374 (2017)؛

2 - ***يؤكد*** من جديد أن هذه التدابير تسري على الجهات من الأفراد والكيانات التي تعينها اللجنة، على النحو المبين في الفقرتين 8 و 9 من القرار 2374 (2017)؛

3 - ***يقرر*** أن يمدد حتى 30 أيلول/سبتمبر 2021 ولاية فريق الخبراء، بصيغتها الواردة في الفقرات 11 إلى 15 من القرار 2374 (2017)، وكذلك الطلب الموجه إلى البعثة المتكاملة، على النحو الوارد في الفقرة 16 من القرار 2374 (2017)، ***ويعرب*** عن اعتزامه استعراض الولاية واتخاذ الإجراءات المناسبة بشأن تمديدها مرة أخرى في موعد أقصاه 31 آب/أغسطس 2021، ويطلب إلى الأمين العام أن يتخذ بأسرع ما يمكن التدابير الإدارية اللازمة لإعادة إنشاء فريق الخبراء بالتشاور مع اللجنة، مستعينا في ذلك، حسب الاقتضاء، بخبرة أعضاء فريق الخبراء الحاليين؛

4 - ***يطلب*** من فريق الخبراء أن يقدم إلى المجلس تقريرا لمنتصف المدة، بعد أن يناقشه مع اللجنة، في موعد أقصاه 28 شباط/فبراير 2021، وتقريرا نهائيا في موعد أقصاه 15 آب/أغسطس 2021، مع تقديم معلومات مستكملة بصفة دورية في الفترة الفاصلة بين التقريرين، حسب الاقتضاء؛

5 - ***يؤكد*** من جديد الأحكام المتعلقة بالإبلاغ والاستعراض على النحو المبين في القرار 2374 (2017)؛

6 - ***يقرر*** أن يبقي المسألة قيد نظره الفعلي.

المرفق الثاني

رسالة مؤرخة 28 آب/أغسطس 2020 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لبلجيكا لدى الأمم المتحدة

أود أن أشير إلى رسالة رئيس مجلس الأمن المؤرخة 28 آب/أغسطس بشأن مشروع القرار المتعلق بمالي (S/2020/850).

وفقا للإجراءات المحددة لاتخاذ القرارات في ظل الظروف الاستثنائية الحالية الناجمة عن وباء فيروس كورونا، يسرني أن أشير إلى أن بلجيكا تصوت مؤيدة لمشروع القرار هذا. وفي هذه المرحلة، لا يعتزم وفد بلدي تقديم تعليل للتصويت.

(*توقيع*) السيد فيليب **كريديلكا**
السفير
الممثل الدائم لبلجيكا لدى الأمم المتحدة

المرفق الثالث

رسالة مؤرخة 28 آب/أغسطس 2020 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة

أشكركم وأشكر فريقكم على الدعم القوي المستمر في تيسير إجراءات التصويت.

وأود أن أبلغكم بأن الصين تصوت مؤيدة لمشروع القرار (S/2020/850) الذي قدمته فرنسا لتجديد ولاية نظام الجزاءات المفروضة على مالي.

(*توقيع*) زانغ **جون**

السفير

الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة

المرفق الرابع

رســـالة مؤرخة 28 آب/أغســـطس 2020 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من المبعوث الخاص للجمهورية الدومينيكية لدى مجلس الأمن

أشير إلى رسالتكم المؤرخة 28 آب/أغسطس 2020 بشأن مشروع القرار S/2020/850 في إطار بند جدول الأعمال "الحالة في مالي".

وبناء على تعليمات من حكومة بلدي ، صـــوت وفد الجمهورية الدومينيكية مؤيدا لمشـــروع القرار المذكور أعلاه.

(*توقيع*) خوسي سينغر **وايسنغر**

السفير

المبعوث الخاص للجمهورية الدومينيكية لدى مجلس الأمن

المرفق الخامس

رسالة مؤرخة 28 آب/أغسطس 2020 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بأعمال إستونيا لدى الأمم المتحدة

يسرفني أن أبلغكم بأن وفد بلدي، وفقا للأحكام ذات الصلة من ميثاق الأمم المتحدة، يصوت مؤيدا لمشـــروع القرار الذي قدمته فرنســـا فيما يتعلق ببند جدول الأعمال "الحالة في مالي" الوارد في الوثيقة S/2020/850.

(*توقيع*) السيد غيرت **أوفارت**
المستشار
القائم بأعمال إستونيا لدى الأمم المتحدة

المرفق السادس

[الأصل بالفرنسية]

رسالة مؤرخة 28 آب/أغسطس 2020 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائمة بأعمال فرنسا لدى الأمم المتحدة

بالإشارة إلى الرسالة الموجهة من رئيس مجلس الأمن المؤرخة 28 آب/أغسطس، والتي تدعو أعضاء المجلس إلى التصويت على مشروع القرار الذي قدمته فرنسا في إطار بند جدول الأعمال "الحالة في مالي" (S/2020/850)، فإن فرنسا تصوت مؤيدة لمشروع القرار.

(*توقيع*) آن **غيغين**
الوزيرة المستشارة
القائمة بأعمال فرنسا لدى الأمم المتحدة

المرفق السابع

رسالة مؤرخة 28 آب/أغسطس 2020 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بأعمال ألمانيا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أكتب إليكم ردا على رسالة رئيس مجلس الأمن المؤرخة 28 آب/أغسطس 2020 التي يشرع فيها في إجراء تصويت خطي، تمشيا مع الاتفاق الذي تم التوصل إليه بين أعضاء مجلس الأمن.

وفيما يلي تصويت جمهورية ألمانيا الاتحادية على مشروع القرار الذي قدمته فرنسا، فيما يتعلق ببند جدول الأعمال "الحالة في مالي" الوارد في الوثيقة S/2020/850:

تصوت جمهورية ألمانيا الاتحادية مؤيدة لمشروع القرار المذكور أعلاه.

(*توقيع*) غونتر **ساوتر**
السفير
القائم بأعمال ألمانيا لدى الأمم المتحدة

المرفق الثامن

رسالة مؤرخة 28 آب/أغسطس 2020 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لإندونيسيا لدى الأمم المتحدة

أكتب إليكم بالإشارة إلى الرسالة الموجهة من الممثل الدائم لإندونيسيا لدى الأمم المتحدة، بصفته رئيس مجلس الأمن، المؤرخة 28 آب/أغسطس 2020، بشأن مشروع القرار المتعلق بتمديد الجزاءات المفروضة على مالي (S/2020/850).

وأشير بموجب هذه الرسالة أن إندونيسيا تؤيد مشروع القرار المذكور.

(*توقيع*) ديان تريانسياه **دجاني**

السفير

الممثل الدائم لإندونيسيا لدى الأمم المتحدة

المرفق التاسع

رسالة مؤرخة 28 آب/أغسطس 2020 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للنيجر لدى الأمم المتحدة

أكتب إليكم ردا على رسالة رئيس مجلس الأمن المؤرخة 28 آب/أغسطس، التي تدعو أعضاء المجلس إلى الإعراب عن تصويتهم على مشروع القرار (S/2020/850)، الذي قدمته فرنسا في إطار بند جدول الأعمال "الحالة في مالي".

ووفقا للإجراءات المؤقتة المتفق عليها لاتخاذ القرارات خلال القيود المفروضة على وباء فيروس كورونا، يشرفني أن أشير إلى أن جمهورية النيجر تقرر التصويت مؤيدة لمشروع القرار المذكور.

(*توقيع*) عبدو **عباري**

السفير

الممثل الدائم للنيجر لدى الأمم المتحدة

المرفق العاشر

رسالة مؤرخة 28 آب/أغسطس 2020 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أُقر باستلام رسالتكم المؤرخة 28 آب/أغسطس 2020 بشأن بدء إجراءات التصويت على مشروع القرار فيما يتعلق ببند جدول الأعمال "الحالة في مالي" (S/2020/850).

وفقا للإجراءات المتبعة في اتخاذ قرارات مجلس الأمن أثناء القيود المفروضة على التنقل في نيويورك بسبب وباء فيروس كورونا، الواردة في الرسالة المؤرخة 27 آذار/مارس الموجهة من رئيس مجلس الأمن (S/2020/253)، أتشرف بأن أبلغكم بأن الاتحاد الروسي يصوت مؤيدا لمشروع القرار S/2020/850. وتجدون طيه تعليلا للتصويت في هذا الصدد.

(*توقيع*) فاسيلي **نيبينزيا**

السفير

الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة

المرفق الحادي عشر

رسالة مؤرخة 28 آب/أغسطس 2020 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثلة الدائمة لسانت فنسنت وجزر غرينادين لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أشير إلى مشروع القرار (S/2020/850) الذي قدمته فرنسا بشأن الحالة في مالي.

وفي هذا الصدد، أود أن أبلغكم بأن سانت فنسنت وجزر غرينادين تصوت مؤيدة لمشروع القرار المذكور أعلاه.

(*توقيع*) إينغا روندا **كينغ**

السفيرة

الممثلة الدائمة لسانت فنسنت وجزر غرينادين لدى الأمم المتحدة

المرفق الثاني عشر

رسالة مؤرخة 28 آب/أغسطس 2020 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة

أشير إلى رسالتكم المؤرخة 28 آب/أغسطس 2020 بشأن مشروع قرار مجلس الأمن المتعلق بالحالة في مالي (الجزاءات) الوارد في الوثيقة S/2020/850.

يصوت وفد جمهورية جنوب أفريقيا مؤيدا لمشروع القرار المذكور أعلاه.

(*توقيع*) جيري ماثيوز **ماتجيلا**

السفير

الممثل الدائم لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة

المرفق الثالث عشر

رسالة مؤرخة 28 آب/أغسطس 2020 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لتونس لدى الأمم المتحدة

بعد الرسالة المؤرخة 28 آب/أغسطس 2020 التي قدمها الممثل الدائم لإندونيسيا، بصفته رئيسا لمجلس الأمن، بشأن مشروع القرار الذي قدمته فرنسا فيما يتعلق بالبند "الحالة في مالي" الوارد في الوثيقة S/2020/850، أود أن أبلغكم بأن تونس تصوت مؤيدة لمشروع القرار.

(*توقيع*) قيس **قبطني**

السفير

الممثل الدائم لتونس لدى الأمم المتحدة

المرفق الرابع عشر

رسالة مؤرخة 28 آب/أغسطس 2020 موجهة إلى الأمم المتحدة من القائم بأعمال المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة

بالإشارة إلى الرسالة الموجهة من رئيس مجلس الأمن المؤرخة 28 آب/أغسطس 2020، فإن المملكة المتحدة تصوت مؤيدة لمشروع القرار S/2020/850، فيما يتعلق ببند جدول الأعمال "الحالة في مالي".

(*توقيع*) جيمس **روسكو**
القائم بأعمال البعثة الدائمة للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى
وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة

المرفق الخامس عشر

رســـالة مؤرخة 28 آب/أغســـطس 2020 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثلة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة

فيما يتعلق بمشـــروع القرار المقدم من فرنســـا بشـــأن بند جدول الأعمال ”الحالة في مالي“ (S/2020/850) تصوت الولايات المتحدة الأمريكية مؤيدة لمشروع القرار.

(*توقيع*) كيلي **كرافت**

السفيرة

الممثلة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة

المرفق السادس عشر

رسالة مؤرخة 30 آب/أغسطس 2020 من الممثل الدائم لفييت نام إلى رئيس مجلس الأمن

بالإشارة إلى رسالة رئيس مجلس الأمن المؤرخة 28 آب/أغسطس 2020 المتعلقة بمشروع القرار المقدم في إطار بند جدول الأعمال المعنون "الحالة في مالي" الوارد في الوثيقة S/2020/850، أود أن أبلغكم بأن فييت نام تصوت مؤيدة لمشروع القرار المذكور.

(*توقيع*) دانغ دينه **كوي**

السفير

الممثل الدائم لفييت نام لدى الأمم المتحدة

المرفق السابع عشر

بيان البعثة الدائمة للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة

صوّت الاتحاد الروسي مؤيدا للقرار 2541 (2020) بشأن الحالة في مالي.

ونشعر بالقلق إزاء الأحداث الأخيرة في مالي، ونرى أن نظام الجزاءات أداة هامة لتعزيز السلام والأمن في ذلك البلد.

وفي الوقت نفسه، من المؤسف أن اقتراحنا بتمديد ولاية فريق الخبراء المكلف بمهمة تزويد اللجنة بالمعلومات عن إمكانية الرفع من القائمة لم يؤخذ في الاعتبار. فالجزاءات ليست هدفا في حد ذاتها. وينبغي أن نوفر الحوافز اللازمة لتغيير سلوك المدرجين في قائمة الجزاءات. وربما يكون منظور الرفع من القائمة أحد تلك الحوافز.

وينبغي أن تتلقى لجنة الجزاءات معلومات مستكملة ومستقلة بانتظام من فريق الخبراء المعني بأنشطة الكيانات والأفراد المدرجة أسماؤهم. وإذا ما توقفت هذه الجهات عن ممارسة الأنشطة المحظورة، فينبغي أن تكون للفريق ولاية واضحة لاقتراح رفعها من القائمة.

وبوجه عام، ما تزال آليات الرفع الحالية من القائمة في نظم الجزاءات الخاصة ببلدان محددة غير فعالة إلى حد كبير، وبالتالي لا يمكن استخدامها أداة فعالة لاستراتيجية الجزاءات الشاملة. ومن أولوياتنا أن نسعى إلى إدخال تحسينات على هذا الوضع غير المرضي، بالتعاون مع أعضاء مجلس الأمن.

المرفق الثامن عشر

بيان البعثة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة

تشعر الولايات المتحدة بقلق عميق إزاء التطورات الأخيرة في مالي، وتواصل مراقبة الحالة هناك عن كثب. وعلى الرغم من علمنا بتقارير عن إطلاق سراح الرئيس كيتا، فإننا ندعو الضباط المتمردين إلى الإفراج فورا عن المسؤولين الآخرين الذين احتجزوهم خارج نطاق القضاء، دون الإضرار بصحتهم، فضلا عن تمهيد الطريق نحو العودة السلمية الرشيدة إلى النظام الدستوري. وإذا أُفرج عن المسؤولين الماليين من الاحتجاز مع استمرار مواجهة التهديدات والترهيب ضمنيا، فسيكون من الواضح عد احترام النظام الدستوري.

وتشعر الولايات المتحدة بقلق عميق من حالة عدم الاستقرار في مالي. وفي حين نشعر بالارتياح للجهود الإقليمية والدولية المبذولة لاستعادة النظام، فإن تلك الجهود قد لا تؤتي ثمارها ما لم يتفق جميع المشاركين على حماية حقوق الإنسان وسيادة القانون.

ونحث جميع أصحاب المصلحة في مالي على العمل من أجل إعادة الحكومة الدستورية. ونحث جميع أصحاب المصلحة في مالي على الانخراط في حوار سلمي، واحترام حقوق الماليين في حرية التعبير والتجمع السلمي ونبذ العنف.

وعندما أنشأ المجلس نظام الجزاءات بموجب القرار 2374 (2017) قبل ثلاث سنوات، كنا قد توقعنا أن يرسل ذلك إلى شعب مالي رسالة قوية عن استثمار المجتمع الدولي في تحقيق السلام والأمن الدائمين في بلده، وعن مساءلة من يعرقلون ذلك السلام. وتقف الولايات المتحدة إلى جانب شعب مالي وشركائنا في دعم اتفاق الجزائر وتدعو جميع الأطراف إلى تنفيذه بالكامل ودون تأخير.

لقد صوّتنا اليوم لاعتماد القرار 2541 (2020) لأننا ملتزمون التزاما ثابتا بالأهداف التي شكلت هذه الولاية، وعلى رأسها المساءلة. لكن وبينما لا يزال تأييدنا لنظام الجزاءات بموجب القرار 2374 (207) ثابتا، فإننا نشعر بخيبة الأمل لأن المجلس لم يغتنم هذه الفرصة لزيادة تعزيز هذه الولاية.

ونشعر بخيبة الأمل لأننا لم نتمكن من الاتفاق على الدور الرئيسي الذي تؤديه انتهاكات حقوق الإنسان في إدامة دوامة العنف في مالي، وتسليط الضوء على الدور الهام لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي في حماية فريق الخبراء أثناء وجوده في الميدان في مالي.

ومع ذلك، نشعر بالارتياح للتقدم الذي تحقق منذ اتخاذ مجلس الأمن القرار 2374 (2017) لأول مرة في عام 2017. ولكن لا يزال أمامنا جميعا المزيد من العمل الذي يتعين القيام به. وتبين ذلك الأحداث التي وقعت في مالي قبل بضعة أسابيع فقط وينبغي أن تحثنا جميعا التعجيل بالعمل. ونؤكد أن الولايات المتحدة تراقب الحالة في مالي عن كثب، وسنواصل العمل مع شركائنا لإيجاد حل دائم لهذه الأزمة. وهذا أقل ما يستحقه الشعب المالي.

ونحن على استعداد لاستخدام جميع الأدوات المتاحة، ولا سيما نظام الجزاءات هذا، لتهميش أولئك الذين يعرقلون تحقيق ذلك الهدف. علاوة على ذلك، إذا اقتضى الأمر اتخاذ إجراء قوي لتهميش المخربين، ولكننا لم نجد سبيلا للمضي قدما في هذه الهيئة لاتخاذ تلك الإجراءات، فلن تتردد الولايات المتحدة في استخدام سلطات جزاءاتها المحلية. ونتطلع إلى شركائنا للانضمام إلينا في اتخاذ إجراءات حاسمة.